

## اعتراضات ابن إياز على النحويين

Ibn Iyaz's objections to the grammarians

م.د. علي صبر جوده  
مديرية تربية واسط

Ibn Iyaz's objections to the grammarians

Dr. Ali Sabr Joudeh

Wasit Education Directorate

alisaberalkenani@gmill.com

الرأي الذي قد يعترض عليه مُقدِّماً الدليل والحجة أو الاكتفاء بالاعتراض فقط. فُسِّمَ البحث على **مبحثين** : الأول تناول بشكل مختصر ابن إياز وكتابه قواعد المطارحة والاعتراض لغة واصطلاحاً والثاني مجموعة من المسائل مقفاة بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع. الكلمات المفتاحية (الاعتراض، ابن إياز، صاحب التعاليل، التدريسي، قواعد المطارحة).

### الملخص:

يعدُّ ابن إياز نحوياً كبيراً ذاع صيته من تبوئه التدريس في المدرسة المستنصرية؛ شهد له النحاة بالعلم والمعرفة؛ كان كثير التعليل والاعتراض، فلا ترى مسألة تمرُّ إلاّ وتجده يأخذها بالتعليل والاعتراض، وكانت اعتراضاته على النحويين في كتابه قواعد المطارحة ليست من باب إظهار النقص أو الهنات أو تتبع الأخطاء، بل من باب ذكر

Ibn Iyaz's objections to the grammarians .

Dr. Ali Sabr Joudeh

Wasit Education Directorate

alisaberalkenani@gmill.com

### Abstract:

Ibn Iyaz can be considered a great grammarian who gained fame from his teaching at the

Mustansiriya School.

Grammarians attested to his science and knowledge. He used to explain and object a lot, and

you would not see an issue pass by without finding him addressing it with reasoning and objection. His objections to the grammarians in his book The Rules of Discourse were not out of showing shortcomings or errors or tracing errors, but rather out of stating the opinion that he might object to, presenting evidence and argument, or simply objecting.

The research was divided into two sections: the first briefly dealt with Ibn Iyaz and his book The Rules of Disputation and Objection Linguistically and Terminologically, and the second was a collection of issues rhymed with a conclusion and a list of sources and references.  
Keywords : (objection, Ibn Iyaz, The owner of the explanations, Bid rules) Teacher , The

وكحالة، د. ت: ص ٣١٦/٣. واليمني، ١٩٨٦: ص ٣٢. وحيدرة اليمني، ١٩٨٤: ص ٨٥/١-٤١٢، ١٣٦٩/٢-١٥٧٣-١٦٦٩-١٧١٤). وعلى الرغم من أنّ المراجع لم تحدثنا عن مكان ولادته ولا عن نشأته أين كانت ولا كيف ؟ غير أنّ المُرجَّح أنّه ولد ببغداد أو أتاها في أوّل شبابه بدليل أنّ شيوخه الذين أخذ عنهم ببغداد لم تذكر أنّه رحل إلى خارج بغداد أو أنّه أخذ العلم من أحد من علماء الأقطار الأخرى. وكذلك تدريسه ببغداد فلم يغادرها حتى توفي بها.

#### كتاب قواعد المطارحة

يعد كتاب قواعد المطارحة من الكتب ذات الأهمية سواء من حيث المنهج الذي اتبعه صاحب الكتاب. أم المتن إذ اتبع طريقة جديدة في تأليفه الكتاب لم تكن متبعة إذ كانت طريقته تتمحور حول مقدمة ونتيجة تناول في مقدمته المسائل النحوية وفق

#### المبحث الأول: نبذة مختصرة عن ابن إياز اسمه ولقبه:

هو العلامة جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله النحوي المنعوت بالجمال، هذا ما ساقه أكثر الذين ترجموا له. وهو إمام متأخر في العربية وقد شهد كل من ترجم له بالفضل والعلم والثقة ولا توجد في كتب التراجم والتاريخ تفاصيل عن حياة ابن إياز من حيث ولادته أو أسرته؛ بل الذين ترجموا له يذكرون أمراً واحداً هو أخذ اللاحق عن السابق، فأشاروا إلى أنّه أخذ العلم عن بعض الشيوخ ببغداد. وأنّ الشرف الدميّاطي زار بغداد فوجده يدرس النحو على سعد بن أحمد المغربي وهو - أي ابن إياز - في زي الأجناد. ثمّ إنّه ولي مشيخة النحو بالمستنصرية في بغداد، وكان عالماً فاضلاً ثقة، توفي سنة إحدى وثمانين وستمئة (السيوطي، د. ت: ص ٥٣٢/١).

على تعريف الاعتراض لغة واصطلاحاً  
وكالآتي

#### الاعتراض لغةً:

هناك كثير من التعريفات اللغوية للاعتراض سنذكر ما له علاقة بجوهر البحث، فالاعتراض في اللغة بحسب ما ذكره الأزهري (ت ٣٧٠هـ) (اعترض الشيء، إذا منع؛ كالخشبة في الطريق تمنع السالكين سلوكها) (الأزهري، ١٩٦٤: ص ١/٣٦٣). وابن منظور: "ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه، واعترض الشيء تكلفه، وأعرض لك الشيء من بعيد عدا وظهر" (ابن منظور، د. ت: ص ٧/١٦٥). والزبيدي: "اعترض الشيء: صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر" (الزبيدي، ١٩٩٤: ص ١٨/٤١٥).

#### أمّا في الاصطلاح

حسب اعتراض بحسب اختلف مفهوم الاستعمال فجنده عند النجاة وهو المهم عندنا "أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب" (الكفوي، ١٩٩٨: ص ١٤٥). وقد مدحه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: "الاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير، وحسن، ووال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه" (ابن جني: ص ١/٣٤١).

مقدمات خمسة وجعل النتيجة لمجموعة من الأشعار المنتقاة لمجموعة من الشعراء أخذ في إعرابها لكي نحذو حذوها ولم تكن تلك الأبيات مقتصرة على الإعراب، بل شملت مسارات مختلفة كشرحه الألفاظ الغريبة أو الألفاظ التي تحتاج إلى فهم وتوضيح وأصل الكلمات واختلاف الروايات وذكر أكثر من وجه إعرابي وغيرها.

وتتضح طريقة ابن إياز في التأليف في قوله: " فلم يزل يعتلج بصدري ويتردد في فكري مع قلة بضاعتي من العلم، وجمود فكري بالنسبة إلى أولي الفهم أن أضع كتاباً في قواعد المطارحة، وأنصح فيه الطالبين حق المناصحة، وأرتبه ترتيباً يقرب به نفعه، ويحلّ في القلوب وقعه، ويبسط عذري في تقصير يقع أنه تأليف مخترع، ونمط أنا فيه متبع. وقد وضعته على خمس مقدمات ونتيجة، وبالله أستعين وهو عز اسمه نعم المعين" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ٣). وعلى الرغم من تفرد ابن إياز في طريقة تأليفه كان الكتاب يضم مجموعة زاخرة من المعلومات المكثفة والآراء التي ذكرها نراها لا تخلو من الاعتراض لكثير منها حينما يجدها بعيدة عن الصواب من وجهة نظره.

لتسليط الضوء على اعتراضات ابن إياز على مجموعة من النحويين لابد من الوقوف

وهذا ما أشار إليه ابن هشام الأنصاري عند تعريفه للتمييز بقوله: "هو ما اجتمع فيه خمسة أمور؛ أحدها أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون نكرة، والرابع: أن يكون جامداً، والخامس: أن يكون مفسراً لما انبهم من الذوات. فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى؛ ومخالف في الأمرين الأخيرين؛ لأنَّ الحال مشتق مبين للهيئات، والتمييز جامد مبين للذوات" (ابن هشام الأنصاري، ١٩٦٣: ص ٢٣٧-٢٣٨). وعلى هذا نجد أنَّ الأصل في التمييز أن يأتي ذاتاً جامدة لا اسماً مشتقاً وذلك لأنَّ بيان الذات إنَّما يكون بالذات، على حين أنَّ الاسم المشتق يفيد بيان الهيئة المتصلة بالحركة وهذا يخص مفهوم الحال لا التمييز، والعلة التي ينصب بها التمييز بعد العدد نحو (عندي عشرون رجلاً وخمسة عشر درهماً)؛ فهي أنَّ العدد أشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل في نحو (حسنٌ وجهاً، وشديدٌ بأساً)، وذلك أنَّ العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة (الأنباري، ٢٠٠٤: ص ١٨٦). وذكر فيما انتصب على منوال هذا المثال "إنَّما امتنع إضافة العدد إلى المميز؛ لأنَّه فرع من اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالإضافة تصرفهما للزم مساواة

ونخلص إلى أنَّ الاعتراض هو: "حجة أو دليل يُراد به بيان استحالة أو خطأ أو قصور مذهب أو رأي ما" (ابن رشيد، ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ: ص ٢٥)، أو هو "ردُّ كلام في الأصول أو الفروع عن الاستقامة لدليله بحجة أو استدلال عقلي أو نقلي" (المصدر نفسه: ص ٢٥)

#### المبحث الثاني: اعتراضاته على النحويين: المسألة الأولى: الناصب للتمييز في قولنا (عندي عشرون درهماً)

ذهب ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) نقلاً عن بعض النحويين أنَّ الناصب للتمييز في مثل (عندي عشرون درهماً) هو الظرف مشابهة بالحال فكما عمل الظرف في الحال فكذلك يعمل هنا لما بين التمييز والحال من المشابهة.

وقد اعترض ابن إياز على ما ذهب إليه ابن الدهان بأنَّ هذا ضعيف معتمداً في ذلك على ما نقله عن شيخه بقوله: "وقال لي شيخي سعد المغربي رحمه الله: إذا تعلَّق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف عمل في الحال والظرفين والجار والمجرور والمفعول له والتمييز على ضعف" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ١٠٩).

مسألة المشابهة بين التمييز والحال ليس على إطلاقها كما ذهب إليها ابن الدهان،

لم يأتيه بعض الرجال والناس" (سيبويه، ١٩٨٣: ص ٢٢٥/٤).

وهناك قسم من النحاة قد ألغى هذين الشرطين ومنهم الأخفش والكوفيون لذا كان اعتراض ابن إياز مبنياً على هؤلاء الذين ألغوا الشرطين: "وألغى الشرطين الأخفش والكوفيون تمسكاً بقوله تعالى: (( يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ )) (نوح ٤)، أي: ذنوبكم، ويقولهم: قد كان من مطر فخلّ عني على أحدهما، أي: كان مطراً، وهو ضعيف؛ لجواز أن تكون مبعوضة في الآية الشريفة أي: بعض ذنوبكم... لجواز أن يكون المعنى قد كان شيء من مطر، فهي للتبيين إذاً" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ٢٠٨-٢٠٩).

وزيادة (من) شغلت كثير من النحاة التي اختلفت من مدرسة لأخرى بل اختلفت من نحوي للأخر في المدرسة نفسها ؛ بل اختلفت نظرة النحويين عن المفسرين والبلاغيين؛ لأنّ النحويين نظروا إلى التركيب اللغوية نظرة تجريدية في حين نظر المفسرون والبلاغيون الى كل عنصر في التركيب وما يترتب عليه من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير وما يؤدي ذلك التغيير في التركيب من دلالات ومعاني.

**المسألة الثالثة: وقوع المصدر موضع الحال**  
اختلف النحويون في وقوع المصدر النكرة موضع الحال معللين ذلك بأنّ الحال في

الفرع والأصل وهو محال" (السيوطي، ١٩٨٥: ص ٢٢١/٢).

اتفق النحاة في أنّ ناصب التمييز المبين لإبهام اسم غير جملة، هو ذلك الاسم المبين الذي فسره التمييز؛ غير أنهم اختلفوا في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب، فذهب جمهورهم إلى أنّ هذا الاسم الجامد في نحو قولك: "اشتريت رطلاً زيتاً" قد أشبه اسم الفاعل المفرد في نحو: "زيدٌ ضاربٌ عمراً" وفي نحو قولك: "اشتريت عشرين ثوباً" أشبه اسم الفاعل المجموع، في نحو: "هؤلاء الضاريون عمراً" (الأزهري، ١٩٥٤: ص ٣٩٥).

#### المسألة: الثانية زيادة (من)

قسّم النحاة زيادة (من) على قسمين الأول: هو عند حذفها يبقى المعنى الأصلي على حاله، أي أنّ دخول (من) كخروجها، نحو: ما جاعني من أحدٍ، ونحو: هل جاءك من أحدٍ. والآخر: أن يزول العموم لحذفها، نحو: (ما جاعني من رجلٍ)، إذا نفيت الجنس ، فلو سقطت (من) لكان نفيًا للواحد.

قال سيبويه: "من تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقبلاً ولكنها تؤكد بمنزلة ما، إلا أنّها تجر لأنها حرف إضافة ، وذلك كقولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت من كان الكلام حسناً، ولكنّه أكد بمن لأنّ هذا موضع تبعيض فأراد

راكضاً وفيه حينئذ ضمير لنيابته عن اسم الفاعل. فإن قيل: فما الفائدة في هذه النيابة؟ أجبت: فائدتها المبالغة؛ وذلك لأنه جعل عبارة عن الحدث متصفاً به. وقال المبرد(المبرد، ١٩٣٣هـ: ص ٢٣٤/٣): وهو مصدر منصوب بفعل مقدر أي جاء يركض ركضاً، والأول أولى لسلامته من الحذف وإفادته المبالغة" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ١٧٩). والحق أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى فقولك (أقبل ركضاً) وإن كان في التأويل (أقبل ركضاً) لا يطابقه في المعنى وإنما يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين: الأول: المبالغة، فإن المصدر هو الحدث المجرد والوصف هو الحدث مع الذات فقولك (أقبل ركضاً) يدل على الحدث وذات الفاعل، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن، ولذا يمتنع الإخبار بالمصدر عن الذات لا نقول (محمد سعي) ولا (هو ركض) بل نقول محمد ساع وهو راكض. لذا يمنع النحاة قياس وقوع المصدر حالاً قالوا؛ لأنه يلزم الإخبار بالمعنى عن الذات. والحق أنه إذا أراد المبالغة لا مانع من ذلك، بل ينبغي أن يقوله في موطنه فهذا تعبير والوصف تعبير آخر، ووقوع المصدر حالاً تعبير مجازي، أما الوصف فهو تعبير حقيقي

الأصل وصف، أي ما دل على معنى صاحبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، ووقوع المصدر حالاً هو خلاف الأصل لأنه لا يدل على صاحب المعنى. فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المصدر هو الحال الذي يؤول بمشتق مناسب، نحو (طلع زيد بغتة) و(أقبل علي ركضاً) و(قتلته صبراً) فهؤلاء يؤولون المصدر بالوصف (باغتاً وراكضاً وصبوراً) وذهبوا الأخفش والمبرد إلى أن المصدر منصوب على المصدرية بفعل محذوف والجملة هي في موقع الحال، والتقدير لديهما (طلع زيد ييغت بغتة) و(أقبل علي يركض ركضاً) و(قتلته يصبر صبراً) فالحال عندهم الجملة لا المصدر، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون بأنه منصوب على المصدرية ولكن عندهم العامل هو الفعل المتقدم لتأوله بفعل من لفظ المقدر فالتقدير لديهم (بغت زيد بغتة) و(ركض علي ركضاً) و(صبرته صبراً) (ابن عقيل الهمداني، ١٣٨٤: ص ٤٨٦/١. والأشموني، ١٩٣٩: ص ١٧٢/٢-١٧٣). وعلى الرغم من كثرة الآراء في هذه المسألة لم يرتض منها ابن إياز رأي المبرد؛ بل فضل عليها رأي الأغلبية وهو صحة وقوع المصدر موضع الحال ويؤول بمشتق من خلال قوله: "واعلم أنه يقع موقع الحال خمسة أشياء: الأول: المصدر، كقولك: جاء زيد ركضاً، والتقدير:

في حين اشتراط الزمخشري وابن الحاجب في الحال المؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها والمعقودة من اسمين معرفتين جامدين.

وهذا ما أشار إليه عباس حسن: "إذا كان في الجملة فعل، أو ما يعمل عمله كان عاملاً في الحال، فلا يعد العامل مضمراً ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة (حسن، د. ت: ص ٣٩٢/٢). وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التأخير عن الجملة المؤكدة، لأنها مؤكدة لها، وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد، وهي معمولة عند سيوييه (سيوييه، ١٩٨٣: ص ٧٨/٢-٧٩) لمحذوف وجوباً مقدر بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه (الأزهري، ١٩٥٤: ص ٦٠٧/١).

**المسألة الرابعة: الناصب في قولك (سقيًا لك)** اعترض ابن إياز على اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١هـ) بأن الناصب للمصدر متعلق بمحذوف تقديره (أعني لك) وعد هذا بعيد لا يحتاج إليه لوجود المصدر " وفيه بعد ؛ لأنه لا حاجة إلى تكلف التقدير مع وجود المصدر وتناوله إياه" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ١٤٤).

يريد ابن إياز إنَّ المصدر هو نفسه للدعاء وجيء به بلا فعل فلا حاجة لتكلف التقدير وهو بهذا يخالف لما ذهب إليه النحويون الذين ذهبوا إلى أنَّ المصدر النائب عن فعل الأمر والدعاء، يحذف فيه الفعل وجوباً،

وكلاهما مراد وله موطنه (السامرائي، ٢٠٠٧: ص ٢٧٨).

### الحال المؤكدة للجملة

اعترض ابن إياز على ما ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب باشتراطهما أن تكون الحال المؤكدة لجملة اسمية داحضاً رأيهما بالأدلة القرآنية عند حديثه عن أقسام الحال بقوله: " والثاني: أن تكون مؤكدة، وهي التي لو لم تذكر لأستفيد معناها من الجملة قبلها، كقولها تعالى: ((هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)) (فاطر: ٣١)، وقولهم: زيدٌ أبوك عطوفاً. واشتراط الزمخشري وابن الحاجب أن تكون مؤكدة لجملة اسمية يبطل بقوله تعالى: ((ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ)) (التوبة: ٢٥)، وقوله تعالى: (( فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا )) (النمل: ١٩) (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ١٧٦).

وقد جانب ابن إياز الصواب في إبطاله ما ذكره الزمخشري وابن الحاجب ، لأنَّ ابن إياز قد خلط بين الحال المؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف كقوله تعالى: (فتبسم ضاحكاً) فضاحكاً حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط، لأنَّ التبسم نوع من الضحك، ولفظها مختلف وكقوله تعالى: (ثم وليتم مدبرين)، فإنَّ الادبار نوع من التولي (الأزهري، ١٩٥٤: ص ٦٠٦/١).

القسم الثالث العامل بالنيابة وهو الجملة الذي  
مثل له بـ: (هو زيد معروفاً) ويقول الشاعر :

أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسْبِي

وهل بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

بأنَّ الناصب في(معروفاً) هو الجملة التي  
قبلها وهذا ما لم يرتضه ابن إياز وجعله من  
باب التسامح بقوله: " كذا قال ابن بري  
المصريُّ في أماليه. وفيه تَسْمُحٌ؛ وذلك لأنَّ  
هذا القسم يُسمَّى الحال المؤكدة ، وناصبها  
فعل مُقَدَّرٌ، وهو : أَحْفَهُ، ويجب حذفه لأنَّ  
في الجملة إشعاراً به"(ابن إياز النحوي،  
٢٠١١:ص ١١٠).

رأي ابن إياز هو رأي أكثر النحويين وإن  
كانت هناك آراء أخرى في هذه المسألة لم  
تلقَ القبول ووجه الضعف إليها ابن مالك:  
"وأما الحال المؤكدة بها خبر جملة جزاءها  
معرفةتان جامدتان ، فمنها المؤكدة بيان اليقين  
نحو هو زيد معلوماً ومنه قول سالم بن دارة:

أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسْبِي

وهل بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

كأنه قال هو زيد لا شك فيه، وأنا ابن دارة لا  
شك في..... وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه  
أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا، وإن  
كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو اعرفني.  
وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله  
بمسمى، وأولى من قول ابن خروف إن

وذلك مقيس في الأمر والدعاء والنهي، مثل:  
صبراً جميلاً ، وسقياً لك ، بمعنى اصبرُ  
صبراً جميلاً ، وسقاك الله سقياً.

وهذا الفعل محذوف وجوباً، لأنَّ لو ظهر  
هذا الفعل يكون هناك اختلاف في المعنى  
فقولنا: سقياً لك ، يراد هنا بالمصدر الدعاء  
في حين لو قلنا: سقاك الله سقياً فهنا لا يراد  
بالمصدر الدعاء، بل هو مؤكد للفعل، لذا  
من أراد أن يكون المصدر هو نفسه للدعاء  
جاء به بلا فعل. ثم شيء آخر أنه عند  
ذكر الفعل لا بد له من فاعل وقد يكون  
الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل وإنما يتعلق  
بالحدث المأمور به أو المدعو به وهو  
المصدر ، نحو: سقياً لك، وسقاك الله، فإذا  
قلت سقاك الله، فقد ذكرت الفاعل ، لأنه  
تعلق غرض بذكره ونحوه وربما لم يتعلق  
غرض بذكره فلا تأتي به نحو قوله تعالى: {  
والذين كفروا فتعسأ لهم}(محمد ٨) ، فهو  
دعاء بالتعس غير مقيد بزمن ولا بفاعل  
معين، بل هو تعس عام(السامرائي، ٢٠٠٣:  
ص ٧٨).

### المسألة الخامسة: العامل بالخلف والنيابة الجملة

تحدث ابن إياز عن العامل بالخلف والنيابة  
وقسمها على أربعة أقسام اسم غير ظرف  
كأسماء الإشارة وأسماء الأفعال واسم هو  
ظرف والجملة والحرف، وعند حديثه عن

ضمن المبتدأ تنبيها فهو العامل" (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨: ص ٣٦٢/٢).

ويبدو أنّ الرأي الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه وأغلب النحاة وضعف الآراء الأخرى: " وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التأخير عن الجملة المؤكدة، لأنها مؤكدة لها ، وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد، وهي معمولة عند سيبويه (سيبويه، ١٩٨٣: ص ٧٨/٢- ٧٩) لمحذوف وجوباً مقدر بعد الخبر، تقديره: أحقه، ونحوه ك(أعرفه) إن كان المبتدأ غير أنا، وإن كان أنا فالتقدير أحقني أو اعرفني. وقال الزجاج: العامل هو الخبر لتأوله بمسمى، وقال ابن خروف: العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه. وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول المجاز، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة، فالعامل إذاً محذوف وجوباً، لتنتزل الجملة المذكورة منزلة البديل من اللفظ (الأزهري، ١٩٥٤: ص ٦٠٧/١).

يتبين أنّ ما ذهب إليه ابن إياز هو موافق لرأي أغلب النحاة وهو الراجح لضعف الآراء الأخرى .

**المسألة السادسة: تصغير الترخيم لا يختص بالأعلام**

حين تناول ابن إياز أسماء الأفعال وتقسيمها الى متعدٍ ولازم ، وتمثيله للنوع الأول

العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه" (ابن مالك، ١٩٩٠: ص ٣٥٧/٢-٣٥٨).

وقد أيد ناظر الجيش ما ذهب إليه ابن مالك رافضاً رأي الزجاج وابن خروف عند ذكره العامل في هذا بقوله: "ثم العامل في الحال المذكورة مقدر بعد الخبر وهو أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا. وإن كان أنا فالتقدير : أحق أو أعرف أو اعرفني. وقال الزجاج: الخبر هو العامل مؤولاً بمسمى أو مدعو ، ويجعل فيه ضمير المبتدأ، وهو بعيد للزوم أن يتحمل الجامد ضميراً. وقال ابن خروف: العامل هو المبتدأ، لتضمنه معنى تنبه" (ابن مالك، ١٩٩٠: ص ٣٥٨/٢ . والأزهري، ١٩٥٤:

ص ٣٠٧/١). وهو أبعد من قول الزجاج، وكلام المصنف في هذا الفصل واضح لا يخفى تطبيقه على ما ذكر" (ابن يوسف، ٢٠٠٧: ص ٢٣٢٧/٥). ولم يبد أبو حيان الأندلسي أي اعتراض على الرغم من سرده تلك الآراء حول العامل في هذه الحال:

"والعامل في هذه الحال قدره سيبويه في قولك هو زيد معروفا انتبه والزّمه معروفا، وقدره غيره إن كان المخبر عنه غير أنا تقول: أحقه أو أعرفه وإن كان أنا فُدّر أحق أو أعرف أو اعرفني، وقال الزجاج الخبر مؤول بمسمى فيعمل في الحال، وقال ابن خروف

وهذا ما نقله عنه أيضاً ابن مالك والسيوطي وابن عقيل.

وقد زُذَّ مِنْ قِبَلِ ابْنِ مَالِكٍ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: تصغير الترخيم جعل المزيد فيه مجرداً معطى ما يليق به من (فعليل) و(فيعيل) ولا يخص الأعلام خلافاً للفراء (ابن مالك، ١٩٦٧: ص ٢٨٩).

ويبدو وجه اعتراض ابن إياز على الفراء مقبولاً ؛ لأنه متابع لما ذهب إليه البصريون وكذلك ابن مالك ولأنه مؤيدٌ بما حكى عن العرب في أمثالهم (عرف حُمَيْقُ جملة) (الميدني، ١٩٧٨: ص ٦٣٤/١) وحميق تصغير أحقق وهو ليس بعلم وهذا ما أكدّه السلسيلي في كتابه شفاء العليل (السلسيلي، ١٩٨٦: ص ١٠٦٣/٣)، وكذلك قول العرب (يسري بُلَيْقٌ وَيُدْمٌ) وهو تصغير أبلق كما أشار ابن عقيل (ابن عقيل، ٢٠٠١: ص ٥٣٠/٣).

#### المسألة السابعة: المصدر المحلى بأل

اعترض ابن إياز على ابن الحاجب في عمل المصدر المحلى بأل ووجه ضعف عمله مقدراً بأن والفعل والحرف لا يدخل على الحرف بقوله: "قال أبو علي: ولا أعلم مصدرًا معرفًا بالألف واللام مُعْمَلًا في التنزيل . ووجه ضعفه أنه في عمله مُقَدَّرٌ بأن والفعل. وإذا دخلت اللام تعذر تقديره بها ؛ لامتناع دخول اللام على الحرف، قاله ابن

بنحو (رويدَ زيداً) وأنه يستعمل معرباً على ثلاثة أوجه مصدر كقوله تعالى: {أمهلهم رويداً} (الطارق: ١٧) وحال نحو: ساروا رويداً أي مُرُودِينَ. وصفة نحو: ضعه وضعاً رويداً.

ثم بعد اشارته إلى أنّ رويد هو تصغير تخريم وجّه اعتراضه على الفراء بأنّ هذا ردٌّ على إبطال قول الفراء أنّ الترخيم مختص بالأعلام بقوله: "وهو أنه تصغير إرواد بحذف زائديه وهما الهمزة والألف، ويسمى تصغير الترخيم . وهذا يبطل زعم الفراء أنه مختص بالعلم، وكذلك حُمَيْقُ تصغير أحقق ، وكُمَيْتٌ" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ١٠١). ولإيضاح هذه المسألة لابد من الوقوف على حثياتها، فالترخيم في اللغة حسب قول ابن منظور: أنّ الترخيم مصدر رَحَمَ، أي لان وسهل، يقال: رَحَمَ الصوت والكلام فهو رخيّم، إذا لان وسهل (ابن منظور، ٢٠٠٣: ص ١٢/٢٣٤).

أما اصطلاحاً قال سيبويه: "إنّ الترخيم هو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً" (سيبويه، ١٩٨٣: ص ٢/٢٣٩).

وذهب البصريون إلى أنّ الترخيم يكون في الأعلام وفي غيرها من الأسماء غير أنّ الفراء يذهب إلى أنّه مختص بالأعلام فقط

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ  
يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ  
فهذا بمنزلة قولك: أعجبنى بكر خالداً، وهو  
قبيح وأقيس الوجوه الثلاثة في الأعمال الأولى  
ثم المضاف. ولم أعلم شيئاً من المصادر  
بالألف واللام معملاً في التنزيل (الجرجاني،  
١٩٨٢: ص ١/٥٠١).

وقد جعل عبد القاهر الجرجاني هذه  
المصادر على ثلاث مراتب معللاً عمل كل  
واحد منها : المرتبة الأولى: للمنون، وذلك  
أنه إنما يعمل المصدر عمل الفعل للتشبيه  
به فيجب أن يكون نكرة مثله. والمنون نكرة  
لفظاً ومعنى أما اللفظ فهو أنه عار من  
أسباب التعريف، وأما المعنى فظاهر لإذا  
ليس باسم علم يراد به شيء بعينه. والمرتبة  
الثانية للمضاف لأجل أن هذا مشبه للفعل  
معنى من حيث كانت الإضافة في تقديم  
الانفصال ومخالف لفظاً. والمرتبة الثالثة  
للدخول عليه الألف واللام وذلك أن الألف  
واللام لا يزداد في أسماء الأجناس فيقال: إن  
دخولها كلا دخول، وإذا كان كذلك كان  
الألف واللام يخرج المصدر من شبه الفعل  
فلذلك لا يكاد يوجد المصدر معملاً وفيه  
الألف واللام ولكن يعدى بحرف الجر ،  
فتجريه مجرى ما لا أصل له في العمل  
فيحتاج إلى ما يعديه (المصدر نفسه،  
١٩٨٢: ص ٥٠١-٥٠٢).

الحاجب وفيه نظر؛ وذلك لأن اللام لا يقدر  
انفصالها عن المصدر، بل يجعل مكانه أن  
والفعل؛ لأنها كالجزم مما تُعَرَّفُه، وهو بُني  
على أنها تنزع منه، ثم يُقَدَّرُ المصدر وحده  
بأن والفعل، وتدخل اللام على أن ، وذلك  
ممنوع" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ١٠٦-  
١٠٧). ولإيضاح ذلك سنقف على مجموعة  
من الآراء لبيان صحة اعتراض ابن إياز من  
عدمه .

يعمل المصدر عمل فعله فيرفع الفاعل  
وينصب المفعول، وعلامة ذلك صحة تقدير  
المصدر بالفعل مع الحرف المصدرية، فيُقَدَّرُ  
ب(أن) والفعل إن كان ماضياً أو مستقبلاً،  
وب(ما) والفعل إن كان حالاً، ولو لم يصح  
تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدرية  
لم يسغ عمله. وإذا كان في المصدر شرط  
العمل فأكثر ما يعمل مضافاً أو منوناً ، وقد  
يعمل مع الألف واللام (ابن مالك، ٢٠١٠:  
ص ٢٩٦-٢٩٧).

وقد صرح الشيخ الأزهرى أن عمله معرّفاً بأل  
قليل في السماع ضعيف في القياس؛ لبعده  
من مشابهة الفعل بدخول أل (الأزهرى،  
١٩٥٤: ص ٦/٦).

قال أبو علي الفارسي: ومثال ما أُعْمِلَ من  
المصادر وفيه الألف واللام قولك: أعجبنى  
الضربُ زيدَ عمراً، والشتم بكر خالداً قبيح.  
ومما جاء في الشعر من هذا قوله:

التمام واختاره" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ٥٠).

وعند مناقشة ابن إياز في وجهة رأيه لابد لنا من الوقوف على رأي البصريين وخصمهم الكوفيين حسب ما ادعاه ابن إياز. فذهب البصريون إلى أنّ فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله كان مبنيًا عندنا خلافاً للكوفيين ؛ لأنّ أصل الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر وإنّما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأرع وكيونته على صيغة ضارع بها الأسماء، فإذا أمرنا منه، ونزعنا حرف المضارعة من أوله اضرب واذهب فتفيد الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال الأولى. وذهب الكوفيون إلى أنّه معرب بـ(لام) محذوفة وهي لام الأمر فإذا قلت اذهب فأصله لتذهب، وإنّما حذف اللام تخفيفاً وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به فكان معرباً محذوف بذلك الحرف المقدر (ابن يعيش، ٢٠٠١: ص ٢٩٤/٤).

ووجهة نظر ابن إياز الأولى التي توافق رأي الكوفيين ، فقد تمّ ابطاله بأنّ قولهم إنّه معرب ، فقد تقدم القول إنّ أصل الأفعال البناء وسبب إعراب المضارع ما في أوله من الزوائد، وقد فُقدت هنا وقولهم إنه مجزوم

يتبين أنّ عمل المصدر المحلّى بأل لا يخلو من الضعف عند أكثر النحاة ؛ لأنّه في ذلك يكون بعيد الشبه من الفعل المسبب لعمله وما ذكر من أمثلة على عمله فمنها شواهد مجهولة القائل . زيادة على أنه قد جاء عاملاً من خلال تعديه بحرف الجر في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: " { لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيحًا عَلِيمًا } [النساء ٤٨] .

#### المسألة الثامنة: بناء فعل الأمر:

البناء أصل في الأفعال والإعراب أصل في الأسماء ، وما جاء على أصله لا يسأل عن علة، وإنّ ما جاء على غير أصله يسأل عن علة مجيئه على غير الأصل.

وقد أشار ابن إياز إلى أنّ دليل البصريين في بناء فعل الأمر وجهين: أحدهما: أنّ إعراب الأفعال بشرط وهو وجود حرف المضارعة أوله ؟ وقد انتفى الشرط فينتقي المشروط والآخر: إنّ الاسم إذا وقع موقعه بني نحو: نزالٍ و صه، كذا قالوا. ولابن إياز وجهة نظر فيما قاله البصريون : " وفيهما نظر، أمّا الأول فيقال لهم: الشرط قد انتفى لفظاً لا تقديراً، وإذا فُدر صار في اليد وجرى مجرى المنطوق به، وأيضاً فالخصم لا يسلم فرعية إعرابه. وأمّا الثاني فيقال لهم: إنّما بني صه وشبهه لتضمنه معنى لام الأمر لا لوقوعه موقع المبني، ذكره أبو الفتح في

عندهم معرب بالأصالة كالأسماء...."(ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ٤٤). وحتى يتبين وجه اعتراض ابن إياز لأبد من الخوض في حيثيات هذه المسألة من خلال معرفة آراء العلماء في ذلك وبالتالي الوقوف على المذهب البصري والمذهب الكوفي. الظروف التي تضاف إلى الجملة جوازاً، نحو(حين، ووقت، وزمان، ويوم) يجوز فيه البناء والإعراب، سواء أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ، أو جملة اسمية، نحو(هذا يوم جاء زيد، ويوم يقوم عمرو، أو يوم بكر قائمٌ) بالفتح أو الضم على الظرف(يوم). وهذا هو مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي وابن مالك، لكن المختار فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ البناء، وما وقع قبل فعل معرب، أو قبل مبتدأ؛ فالمختار فيه الإعراب ويجوز البناء.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أُضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية، إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ(ابن عقيل، ١٣٨٤: ٥٩/٢-٦٠). ويظهر اعتراض ابن إياز منطقياً إذا صحَّ هذا النقل عن الكوفيين من قبل المراغي؛ لأنَّ إجماع الكوفيين لا يختلف عن إجماع البصريين في كون الأفعال المضارعة معربة

بلام محذوفة فاسد؛ لأنَّ عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها كما لم يجز ذلك في(لم) و(لن) ونظاهما، وذلك لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء لأنَّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب فكانت الأسماء أمكن وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع(المصدر نفسه: ص ٤/٢٩٤).

زيادة على ذلك أنَّ علة بناء أسماء الأفعال هو شبهها في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، فأسماء الأفعال نحو: صنه ودراك، تنوب عن الأفعال، اسكت وأدرك وهي تعمل فيما بعدها ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها؛ وكذلك هي مبنية. وهذا أسلم الآراء وأقربه للقواعد النحوية؛ لأنَّ باقي الآراء تدخلنا في متهاتات وتعليقات بعيدة ومعقدة.

#### المسألة العاشرة: حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً

اعترض ابن إياز على غرابية النقل الذي نقله المراغي عن المذهب الكوفي في حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً من خلال قوله: "إنَّ ابن السراج قوى البناء مع الماضي، وضعفه مع المضارع ونقل المراغي(المراغي، ١٩٨٦: ص ٣/١٩٦) عن الكوفيين عكس ذلك، وهو نقل غريب لم أقف عليه، وأصولهم تناقضه؛ لأنَّ الفعل المضارع

العصام في قوله: "اعلم أنّ إعراب المضارع بالمشابهة إنّما عند البصريين، وأمّا عند الكوفيين فبالأصالة لا بالمشابهة" (الحنفي، ١٩٧١: ص ١٧٦. والإسفريني، ١٩٧١: ص ٥٣٢).

#### المسألة الحادية عشرة: حرفية ليس

بعد أنّ تطرق ابن إياز إلى الخلاف الموجود عند العلماء في مسألة ليس بين الحرفية والفعلية، ذكر أنّ أبا علي الفارسي ذهب إلى حرفيتها وأنّ أقوى تمسكات أبي علي هو قوله تعالى: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) {النجم ٣٩} وذلك من قبل أنّ (أن) الخفيفة من الثقيلة لا يليها الفعل إلّا وبينهما حاجز كما قال تعالى: { علم أن سيكون منكم مرضى} (المزمل 2) ، وقد وليت أن ليس فلو كانت فعلاً لم تتجرد عن الحاجز وقد تجردت فاقتضى ذلك حرفيتها. ناقلاً هذا الكلام عن العبدى.

وقد اعترض ابن إياز على ذلك بقوله: "وهذا عندي غير لازم لأمرين: الأول: أنّ هذا الحاجز إنّما يلزم مع الأفعال الراسخة القدم في الفعلية، وليس ضعيفة. الثاني: أنّ الحاجز المعتبر عند الواضع هو في الإيجاب السين وسوف وقد وفي النفي لا ولن ، ولا يصح دخول شيء منه على ليس" (ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ٦٣).

وإن اختلفوا في علة الإعراب ؛ فذهب الكوفيون إلى أنّها أعربت لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة والذي ردّ بأنّه يبطل بالحروف فإنّها تدخلها المعاني المختلفة ألا ترى أنّ (ألا) تصلح للاستفهام والتمني والعرض و(من) تأتي لمعاني مختلفة ولا خلاف بين النحويين أنّ لا يعرب منها شيء وكذلك قولهم بالأوقات الطويلة تبطل بالفعل الماضي فإنّه كان ينبغي أن يعرب لأنّه أطول من المستقبل، فإذا كان الماضي الأطول مبنياً ، فكيف بالأقصر المستقبل أن يكون معرباً ؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معرباً فلما لم يعرب دلّ أنّ هذا ليس عليه التعويل (الأثباري، ١٩٨٧: ص ١٠٢-١٠٣) وإنّ ردّ أبي البركات لا يخلو من مشكل.

كذلك أنّ أصول الكوفيين تتنافى عمّا نقله عنهم المراغي هذا ما جاء عن السيوطي: "ذهب البصريون أنّ البناء أصل في الأفعال ، لذا جاء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنيين على الأصل، وأمّا الفعل المضارع فهو معرب لأنّه أشبه الاسم. وأمّا الكوفيون فيرون أنّ الإعراب أصل في الأفعال كما هو في الأسماء ، فالفعل المضارع معرب على الأصل وعلى رأيهم جاء فعل الأمر أيضاً معرباً مجزوماً على أصله" (السيوطي، ١٩٨٠: ص ٤٦/١-٤٧). وأشار إليه أيضا

"(أبو حيان الأندلسي ، ١٩٧٤: ص٢/٨٣٣). وقال في البحر المحيط: "وليس إنَّما تدل على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه فقط، فهي ك(ما) لكنَّه لما اتصلت بها ضمائر الرفع جعلها ناس فعلاً وهي في الحقيقة حرف نفي ك(ما) النافية"(أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٣: ص٨/٢٠٣).

وذهب في غير الكتابين إلى أنَّهما فعلان، فقد ذكر ليس مع أخوات كان وقال: "وكلها تتصرف إلَّا ليس ودام وتستعمل تامة إلَّا ليس وزال"(أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٥: ص٦٩). وما نقل عن ابن السراج أنَّه يقول بحرفيتها لكن تجد في كتابه الأصول غير ذلك فيقول: "فأما ليس فالدليل على انها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال قولك: لست كما تقول : ضربت ولستما كضربتما"(ابن السراج، ١٩٩٨: ص١/٨٢، ٢/٢٨٨).

#### إعمال اسم الفاعل من غير اعتماد:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرطين: الأول: أن يكون اسم الفاعل حالاً أو مستقبلاً، لأنَّه في هذه الحالة يكون مشابهاً للفعل في اللفظ وموافقاً له في المعنى. والثاني اعتماده على صاحبه أو على حرفي استفهام والنفي.

إذن ابن إياز يذهب مذهب الجمهور إلى أن ( ليس ) فعلا وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال فتقول لست كما تقول ضربت وتجدّه يفند ما تمسك به أبو علي الفارسي من آية بعدم وجود الحاجز ؛ لأنَّ الحاجز يلزم مع الأفعال الراسخة في الفعلية أمَّا ليس فليست كذلك، والشيء الآخر أنَّ الحاجز المعتبر لا يصح دخوله على ليس .

وقد علَّل بعض النحويين السبب في عدم وجود الفاصل بين أن المخففة وليس بأحد الحواجز المعتبرة أمرين: أحدهما: أنَّ ليس فعل جامد لا تصرّف له متمكّن في شبه الحرف فلم يعتدَّ به وصار كأنَّه لم يقع بعدها فعل. والثاني أنَّ ليس متضمن لمعنى النفي فتنزل ما فيه من النفي معها منزلة حرف النفي مع الفعل فكان أن ليس بمنزلة أن لا يكون فاعرفه(الجرجاني، ١٩٨٢: ص١/٤٢٧-٤٢٨).

ويبدو أنَّ مسألة الترجيح في ليس بين الحرفية والفعلية لم يكن ثابتاً لدى النحاة فهناك من تجد له أكثر من رأي كما هو مع أبي حيان الأندلسي فتجدّه في منهج السالك والبحر المحيط يقول بحرفية ليس، فقال في منهج السالك: "وقد وجدنا أفعالاً لا مصادر لها، إمَّا لمضارعتها الحرف، كنعم ويئس، وإمَّا لكونها حرفاً في الحقيقة، كلن تسامح النحويون في تسميتها أفعالاً ك(ليس وعسى)

غير المعتمد بقوله تعالى : {ودانية عليهم ظلالها} في قراءة من رفع(دانية) فقال هو مبتدأ يتعلق به عليهم وظلالها فاعله، وردّ بجواز كون ظلالها مبتدأ خبره دانية"(ابن عقيل، ٢٠٠١: ص ١٩٤/٢). والخلاف بين المذهبين أنّه اسم عند البصريين وفعل عند الكوفيين لأنّ اسم الفاعل عندهم فعل قسيم للفعل الماضي والمضارع وفعل الأمر عندهم جزء من المضارع المجزوم، ولما كان اسم الفاعل عندهم فعلاً فإنّه يعمل عمل الماضي والمضارع على الإطلاق ولا سبيل إلى تقييده بشرائط.

ولكون إعماله من دون اعتماد مخالفاً للقياس وللفصيح من السماع فالأولى ترك الأمر ولكن يبقى رأي الأخفش والكوفيين مجرد رأي لا بأس به.

#### المسألة الثانية عشرة: أفعال الشك واليقين

كثير من النحويين ذكروا أن هناك سبعة أفعال تكون للشك واليقين وهي(حسب، رأى وطن، وجد، وخال، وعلم، وزعم) وهناك من زاد في العدد لأكثر من ذلك ومنهم من ذكر أنّها أفعال القلوب كابن الحاجب ومنهم من ذكر أنّها أفعال اليقين والرجحان.

وهذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين وتتصبهما: " لأنّ الأصل أن تدخل على المبتدأ والخبر والمبتدأ لايد له من خبر، فوجب لدخوله

والمراد بصاحب اسم الفاعل، اسم قبله محكوم عليه فلو قلت: ضاربٌ زيدٌ عمراً من غير اعتماد لم يجز، لأنّ اسم الفاعل صفة في المعنى، فلا بدّ من موصوف نحو: مررت برجل ضاربٌ أبوه عمراً . وبعد أن ذكر ابن إياز شروط عمل اسم الفاعل اعترض على إجازة الأخفش بعمله من غير اعتماد لمخالفته القياس وعدم وروده في كلام العرب، بقوله: "وأجاز الأخفش إعماله مجرداً عن ذلك، وهو ضعيف قياساً لما ذكرناه، وسماغاً لعدمه من فصيح"(ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ٧٧).

وشروط الاعتماد مسألة لايد منها عند النحويين لأنّه يقربه من الفاعلية، فسبب الاعتماد عند أهل البصرة وهو أنّ العمل للأفعال فالأسماء لا تعمل واسم الفاعل فرع على الفعل يعمل لمشابهته وأضعف منه في العمل لذا لايد له من الاعتماد على شيء لنقويته. قال عبد القاهر: "اسم الفاعل فرع على الفعل، فلا يعمل إلّا إذا اعتمد على شيء ؛ لأنّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول"(الجرجاني، ١٩٨٢: ص ٥٠٨/١). وهذا ما أكّده ابن هشام الانصاري بقوله: "وليس إعمال الذي بمعنى الحال أو الاستقبال جائزاً مطلقاً ؛ بل لايد من اشتراط الاعتماد"(ابن هشام الأنصاري، ١٩٧٧: ص ٦١/٢). واستدل الأخفش على إعمال

عنه، ولو قال: ظننت زيدا، لم يكن في الكلام فائدة(حيدرة اليميني، ١٩٨٤: ص ٤٠٤/١. وابن يعيش، ٢٠٠١: ص ٧/٧٨).

وقد يعترض ابن إياز على الرغم من استحسان الرأي في البداية كما فعل مع سيبويه والأخفش في نحو قولنا: علمت أن زيدا قائم . فرأي سيبويه أنه لما جرى ذكر المخبر عنه والخبر استغنى عن تقدير مفعول آخر، في حين رأي الاخفش أن المفعول الثاني مُقَدَّر حذف لطول الكلام. فقال ابن إياز: " ولا يعريان من ضعف أمّا الأول فإنّه مناف لوضع إنّ وأمّا الثاني فنصهم على امتناع حذف أحد المفعولين"(ابن إياز النحوي، ٢٠١١: ص ٥٨).

يتضح أنّ ابن إياز يرفض مسألة التقدير أو الاستغناء بأحد المفعولين عن الآخر، وهذا ما يتفق عليه أغلب النحاة بأنّ مسألة الاقتصار على أحد المفعولين هي مسألة ممتنعة، لأنّ ذلك يؤدي إلى ضياع المعنى المتضمن في الجملة سواء أيقينا كان أم شكّا قال الزمخشري: " وليس لك أن تقول: حسبت زيدا ، ولا منطلقا ، ، وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك"(ابن يعيش، ٢٠٠١: ص ٧/٨٢).

عليهما أن ينتصبا"(ابن الوراق، ٢٠٠٨: ص ٣٨٣).

وتعمل هذه الأفعال وجوباً إذا تقدمت فتتصب المبتدأ والخبر مفعولين لها بعد استيفاء فاعلها: " فاذا تقدمت هذه الأفعال لم يكن بد من إعمالها تقول: ظننت زيدا كريماً"(ابن الخباز، ١٩٢٩: ص ١٨٠). أي إذا ابتدأت بهذه الأفعال اعلمتها في المفعولين.

ومن خصائص هذه الأفعال أنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين؛ بل إذا تعدت إلى أحدهما وجب تعديها إلى الثاني وعدم حذف أحدهما " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: حسب عبد الله زيدا بكرة"(سيبويه، ١٩٨٣: ص ١/٣٩). وسبب امتناع الاقتصار على أحدهما لأنّ الفاعل أراد بالمفعول الثاني أن يبين ما استقر عنده من حال المفعول الأول من الشك واليقين، وذكر الأول لأنّه هو المخبر عنه بالثاني وإفعال اليقين والشك معناها متعلق بالمبتدأ والخبر جميعا لا بأحدها فتعلقه بالخبر لأنّه موضع الفائدة وتعلقه بالمبتدأ فلا يبدآن بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة ولهذا لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين، فلو قال قائل في جملة، ظننت زيدا عالماً: ظننت عالماً ففي هذه الحالة لم يستند الخبر إلى مخبر

في كتابه قواعد المطارحة مع عالم كبيرذاع صيته في القرن السابع عشر وتبوأ التدريس في المدرسة المستنصرية، وفي الختام لابد من نتائج وتوصيات يمكن إجمالها بالآتي:

• كان ابن إياز في كتابه هذا كثير الاعتراضات على النحويين بحيث لا تمر مسألة ما إلا وكان معترضاً عليها.

• استعمل ابن إياز مجموعة من العبارات التي تدل على اعتراضه من مثل (ضعيف، فيه نظر، ليس بالجيد وغيرها)

• تتوعت أساليب ابن إياز في الاعتراضات فبعضها من خلال كلمة التنبهات التي يدرج تحتها مجموعة من الآراء ثم يعترض عليها، وبعضها عندما يكتمل طرح المسألة وتوضيحها باستعانتها بآراء بعض النحاة ثم يشرع بالاعتراض على رأي معين . وفي بعض الأحيان يستحسن رأي ثم يعقبه بالاعتراض عليه ، وبعض اعتراضاته يطرقها من غير أن يدلي بذلك مجرد اعتراض فقط.

• كانت عبارات اعتراضاته قائمة على احترام الرأي الآخر في أغلبها وقليل ما نجد القسوة أو الحدة في اعتراضه لاسيما اذا كان من ناحية نقل الرأي وهذا ما شاهدناه على المراغي فقط.

وكذلك من أسباب المنع هو افتقار كل منهما إلى صاحبه وحالة التلازم بينهما فهما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجر حذف أحدهما دون الآخر وإن جاز في المبتدأ والخبر حذف أحدهما ؛ لأن ذلك لا يؤدي إلى الالتباس كما هو مع أفعال اليقين والشك فحذف أحدهما يؤدي إلى اللبس بين ما تعدى إلى واحد وبين ما تعدى إلى اثنين(السيوطي، ١٩٨٠: ص١/٤٨٩). ولكن مع ذلك فحذف أحد المفعولين هو قليل جداً لا يعتمد عليه ما لم تقم قرينة تدل عليه وهو حينئذ يسمى اختصاراً وليس اقتصاراً " أما حذف أحدهما دون الآخر، فلا شك في قلته مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلة هاهنا أنّ المفعولين كاسم واحد إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة... فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة" (الأستريادي، ١٩٩٣: ص ٤/١٥٥)

#### الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين صاحب العلم والفضائل والرفعة والسمو والشأن العظيم والشأو الكبير باتمام هذا البحث الموسوم ب (اعتراضات ابن إياز النحوي على النحويين)

يراه مخالفا من وجهة نظره في ضوء المسألة التي يتناولها.

- اعتمد على شيوخه كثيرا في دعم وجهة نظره عندما كان يعترض ولاسيما شيخه سعد المغربي.

• كانت اعتراضاته مبنية على الدليل والحجة التي يدعم بها وجهة نظره في الاعتراض.

- لم تكن اعتراضاته على مذهب معين أو مدرسة بعينها أو نحوي ما؛ بل شملت كل ما

### المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تح محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر- دمشق، ط٢ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني(ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر، السيوطي(ت٩١١هـ) ، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٩٨م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي
- (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ج٣، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- البحر المحيط ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
- البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث ، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحبد الدين محمد مرتضى الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري،

- دار الفكر، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- تاريخ علماء المستنصرية، ناجي معروف، مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧خ - ١٩٦٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع، لأبي العباس أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج لإبراهيم، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد سيد جار الحق، دار الكتب الحديثة.
- الدرس النحوي في الموصل ، الدكتور عباس علي الاوسي: (الناشر دار الفارابي، بيروت-لبنان ، ط١، ٢٠١٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت - لبنان، ٢٠١٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، لنور الدين لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ)، حققه وشرح شواهد محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي وأولاده، ط٢، مصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

• شرح قطر الندى وبل الصدى؛ لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد؛ ط ١١، ١٩٦٣.

• شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. حسن محمد الحفظي ود. يحيى بشير مصي، جامعة محمد بن سعود، ط ١، الرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

• شرح مراح الأرواح في الصرف، تصنيف ابن كمال باشا شمس الدين احمد بن سليمان الحنفي (ت ٩٤٠هـ) تح. محمد السيد عثمان، بيروت لبنان ١٩٧١.

• شفاء العليل في ايضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

• علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود النصار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ٢٠٠٨م.

• قواعد المطارحة، للعلامة جمال الدين الحسين بن إيباز النحوي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق

• شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدون المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.

• شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، مطبعة الاستقامة، ط ١، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م. شرح قطر الندى وبل الصدى

• شرح العصام على كافية ابن الحاجب، تأليف ابراهيم بن محمد بن عريشاه الإسفرييني (ت ٩٥١هـ) تح. د. محمد باس عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٧١.

• شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية، لأبن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق هادي نهر مطبعة جامعة بغداد ط ١ بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

• شرح المفصل، لموفق الدين بن أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصللي (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ط ١، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي  
الحلبي - القاهرة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ  
القراءات، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق،  
علي النجدي، عبد الفتاح اسماعيل الشلبي،  
عبد الحلیم النجار، دار سلكين للطباعة  
والنشر، ط٢، ١٩٨٦م

• المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء  
الدين ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد  
كامل بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية،  
ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

• معاني النحو ، للدكتور فاضل  
السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر  
والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

• معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب  
العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث  
العربي، بيروت - لبنان.

• المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر  
عبد القاهر بن عبد الرحمن  
الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر  
المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام  
العراقية، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م.

• المقتضب، لأبي العباس محمد بن  
يزيد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق

وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم،  
مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط١،  
الرياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

• الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن  
قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق : عبد السلام  
هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ -  
١٩٨٣م.

• كشف الظنون عن أسامي الكتب  
والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير  
بحاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى،  
مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١م.

• كشف المشكل في النحو، لعلي بن  
سليمان بن أسعد بن إبراهيم بن تميم الحارثي  
المدني الملقب بحيدرة اليميني(ت٥٩٩هـ)،  
تحقيق: د. هادي نهر مطر، الناشر مطبعة  
الإرشاد، بغداد، ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

• الكليات معجم في المصطلحات والفرق  
اللغوية، أيوب بن موسى الحسين القريني  
الكفوي(ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش  
ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ،  
بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

• لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين  
محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ)، دار  
صادر - بيروت.

• مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن  
محمد بن إبراهيم الميدني(ت٥١٨هـ)، تحقيق

السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

الرسائل والأطاريح:

• اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح، غريب بن ياسين بن رشيد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ-١٤٢٧هـ.

المجلات والدوريات:

• أثر الخلافات النحوية، محمد فاضل السامرائي، (علوم اللغة دراسات علمية محكمة تصدر اربع مرات في السنة، مج١٠ العدد٢ لسنة ٢٠٠٧ القاهرة مصر العربية).

عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

• منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جليزر، أمريكا، نيوهاون، ١٩٤٧.

• النحو الوافي، عباس حسن، ج٢، دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت.

• النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي كلية الآداب جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)

• همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر